الجملة فهو غير مؤثر فيها ألا ترى أنك تقول: قال فلان زيد قائم، وقرأت الحمد لله رب العالمين، والعلة في أن لم تؤثر الأفعال في الجمل أنها كلام عمل البعض منها في البعض. فلو عمل فيها الآخر لأدى ذلك إلى إعمال عاملين في معمول واحد، فكان حق ظننت وأخواتها ألا تعمل شيئاً لكن أشبهت أعطيت في دخولها على اسمين فنصبت بالتشبيه[1].

ثم بدأ الصفار في شرح نص سيبويه، وأهم ما يلفت إليه التفريق بين الحذف والاقتصار فيجوز الحذف ويذهب في الاقتصار مذهب سيبويه.

ونأتي إلى باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفاعيل ولا يجوز ذلك أن تقتصر على واحد منها، وقبل أن يبدأ الصفار في شرحه يناقش عنوان هذا الباب ويبين أن به إشكالاً من وجوه:

الأول: كان يجب أن يقول سيبويه: دون الاثنين لا دون الثلاثة.

والثاني: أنه اعتل للاقتصار بعلة توجب الاقتصار، وهي تمثيله بالفاعل والفاعل يجوز الاقتصار عليه.

والثالث: أنه عمم جواز الاقتصار فلا يدري على أيهم يقتصر.

وخرج بنتيجة وهي: أن سيبويه لم يعلل المنع من الاقتصار وإنما زعم أن الاقتصار على واحد دون الآخرين لا يجوز.

ونأتي إلى باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى المفعول، ويعالج الصفار رأي العلماء في الناصب للمفعول، فمنهم من قال إن موجب النصب اعتباره مفعولاً والمفعول فضلة ويرده الصفار، ومنهم من قال: انتصب لأنه خبر ما لم يسم فاعله وهو مذهب أبـي القاسم الزجاجي، ويصفه الصفار بأنه هذيان، ويرى أن الصحيح أنه فضلة تعدى إليه فعل مفعول هو بمنزلة الفاعل ولا فرق

---

(1) هذا داخل في باب الحكاية وهي ثلاثة أنواع: حكاية الجمل، وحكاية المفرد وحكاية حال المفرد ويهمنا هنا حكاية الجمل وخاصة بعد القول انظر شرح التصريح 2/282.